### الخدمة تشهد طلباً مرتفعاً من عملاء البنك الكويتيين والمقيمين

# «بيتك» و«Xpress Money» يحتفلان بنجاح خدمة تحويل الأموال «KFH Xpress»

استقبل بيت التمويل الكويتي «بيتك»، وفدا من شركة «Xpress Money» العالمية المتخصصة بتحويل الأموال التي تعمل تحت مظلة منصة «Finablr»، للاحتفال بنجاح إطلاق وتنفيذ خدمة «بيتك إكسبرس» للتحويلات المالية الفورية عبر الحدود. وبناء على الشراكة بين الطرفين، يقدم «بيتك» هذه الخدمة المبتكرة المدعومة بـ (FLEX)، إحدى الحلول التي توفرها «Xpress Money»، فيما تعكس التزام البنك نحو تعزيز الخدمات المصرفية للعملاء من خلال توفير أحدث الحلول المالية ومواكبة أعلى معايير الجودة.

وحضر خلال الحفل بالنيابة عن «بيتك»، مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة فادي الشالوحي، ونائب مدير عام المنتجات للمجموعة محمد غندور، ومدير عام الخدمات المالية الخاصة عبدالله المجحم، والمديرة التنفيذية للمنتجات المصرفية والاستثمارية نهال المسلم، فيما حضر عن «Xpress Money»، مسؤولون على رأسهم الرئيس التنفيذي للشركة سوديش جيريان، ونائب رئيس الخدمات الرقمية (FLEX) براساد كاتا، ومدير التسويق (MENASA) فيفيك مينون، ورئيس الشركات الرئيسية والمصرفية غاوتوم كانجيلال.

وتخلل الحفل محادثات حول كافة القضايا المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية الناجحة بين الطرفين وسبل تعزيز التعاون بينهما بهدف تقديم أفضل الحلول المصرفية وطرق السداد المتميزة وتلبية توقعات العملاء.

وتعقيبا على المناسبة، قال الشالوحي: إن خدمة «KFH Xpress» تؤكد مضي «بيتك» قدما نحو استراتيجية تحوله الرقمي، وتعكس سعيه نحو تعزيز مركزه الريادي كأفضل مزود للخدمات المالية الرقمية.

وأضاف: تتميز خدمة «KFH Xpress» لتحويل الأموال التي يوفرها «بيتك» بالتعاون مع شركة «Xpress Money»، واحدة من أكثر المؤسسات الموثوقة عالميا في تحويل الأموال، بأنها سهلة الاستخدام وآمنة وغير مكلفة وسريعة. وبإمكان العملاء تحويل أموالهم من أي مكان وفي أي وقت عن طريق استخدام (KFHonline) على الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الهاتف النقال.

صورة جماعية لمسؤولي «بيتك» و«Xpress Money»

■ الشالوحي: الخدمة تتيح للعميل تحويل أمواله من أي مكان وفي أي وقت عبر KFHonline

■ غندور: خدمة فورية لتحويل الأموال لمستفيدين في أكثر من 80 دولة حول العالم

فادي الشالوحي وسوديش جيريان يوقعان اتفاقية الشراكة

وذكر أن «بيتك» حريص على إتاحة مجموعة من الخيارات عند استلام الأموال، منها الاستلام النقدي، أو التحويل لحساب مصرفي، أو التوصيل لمكان العميل، مشيرا إلى أنه حال استلام المستفيد للحوالة المالية، يصل إشعار/ رسالة نصية إلى المرسل يفيد باستلام الحوالة.

من جهة أخرى، أكد نائب مدير عام المنتجات للمجموعة، محمد غندور أن خدمة «KFH Xpress» التي تم تصميمها وفقا للاعتبارات واللوائح الرقابية وبناء على أعلى معايير جودة الخدمة، شهدت طلبا مرتفعا من عملاء البنك الكويتيين والمقيمين على حد سواء، خاصة أن رسومها تنافسية قياسا بشركات التحويل الأخرى الموجودة في الكويت.

وأفاد غندور بأن العميل يمكنه إلغاء عملية تحويل الأموال بدون رسوم، بمعنى أن العميل بإمكانه استرداد جميع الرسوم شريطة ألا يكون المستفيد قد استلم الحوالة.

ولفت الى أن خدمة تحويل الأموال عبر KFH Xpress، تتوفر للعملاء لتحويل الأموال لمستفيدين في أكثر من 80 دولة في أنحاء العالم.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي في شركة «Xpress Money»، سوديش جيريان: شهد النصف الأول من العام الحالي زيادة بنسبة 23٪ في التحويلات المالية الصادرة من الكويت مقارنة مع العام الماضي وهو ما يعزز الطلب على الخدمات السهلة لتحويل الأموال في البلاد.

وأضاف: تمثل شراكتنا مع «بيتك»، أحد رواد العمل المصرفي الإسلامي في العالم، خطوة في الاتجاه الصحيح ضمن نطاق التحويلات المالية. ونظرا إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه «بيتك» و«Xpress Money» للعميل وحرصهما على توفير أفضل المنتجات والخدمات، أنا على يقين أن مزايا هذه الشراكة ستكون في صالح العملاء، لاسيما أن التعاون بين الطرفين يحمل إمكانات نمو هائلة تعود بالنفع على جميع الأطراف، ويجعلنا نتطلع إلى تعاون مثمر بيننا.

وتجدر الإشارة إلى أن خدمة (KFH Xpress) مدعومة بمنصة FLEX، وهي أحد الحلول المرنة والملائمة التي توفرها (Xpress Money) للشركات في صناعة التحويلات. هذا وتركز شركة Xpress Money باستمرار على تطوير شراكات توفر قنوات جديدة لتحويل الأموال للعملاء.

في غضون ذلك، أكد الشالوحي أن «بيتك» قطع أشواطا كبيرة في استراتيجية التحول الرقمي، منوها بالخدمات والمنتجات المالية العصرية والمبتكرة التي أطلقها ومنها على سبيل المثال: خدمة التحويلات المالية الفورية باستخدام شبكة ريبل «RippleNet»، وخدمة إيداع الشيكات عبر الموبايل، وخدمة Skiplino لحجز المواعيد إلكترونيا في الفروع المصرفية، وافتتاح عدة فروع إلكترونية ذكية KFH Go والسحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR code» أو البطاقة المدنية أو رقم الهاتف، وخدمة KFH Pay للدفع الالكتروني، وخدمة الروبوت، والـ Chatbot، وغيرها الكثير من الخدمات الرقمية.

### «الناقلات»: ناتج عن سوء الاستخدام.. ولدينا خطط لمعالجتها

# 25 ألف أسطوانة غاز تالفة في 2019

كونا: أكدت شركة ناقلات النفط الكويتية إعدادها خططا طويلة وقصيرة المدى لمعالجة تلف اسطوانات الغاز الناتج عن سوء الاستخدام، مشيرة إلى أن العدد الإجمالي للاسطوانات المتداولة في السوق المحلي يتراوح بين 2,5 و3 ملايين.

وأوضحت «الناقلات» أن سوء استخدام الاسطوانات في السوق المحلي يشكل تكاليف إضافية تتكبدها الدولة، لافتة في الوقت نفسه إلى إمكانية تلافي هذه التكاليف إذا أحسن استخدامها مع تعاون كل الجهات المعنية والمستهلكين.

وأوضحت أن من حالات سوء الاستخدام اعتماد بعض المطاعم والمطابخ المركزية على الاسطوانات المدعومة المخصصة للاستهلاك المنزلي (12 كيلوغراما) بدلا من استخدام المخصصة للقطاع التجاري إلى جانب عدم التزامهم بإجراءات الأمن والسلامة على هذا الصعيد.

وأشارت إلى أن عدد الاسطوانات التالفة خلال 2018 بلغ 14500، في حين أن الاسطوانات التالفة في 2019 بلغت 25 ألفا حتى تاريخه، مما يؤكد الزيادة في حجم سوء الاستخدام والتي تقدر بـ 10500 اسطوانة تالفة إضافية خلال أقل من عام، مشيرة الى ان سعر اسطوانة الغاز المنزلية هو الأفضل على مستوى العالم.

وأضافت أن عدد احتياجات السوق المحلي من الاسطوانات المعبأة يبلغ 16 مليون اسطوانة سنويا بمتوسط توزيع يومي يزيد على 50 ألفا، مشيرة إلى أن متوسط الزيادة السنوية للاستهلاك يقارب 3٪.

وأفادت بأن عدد الاسطوانات الجديدة التي يتم إدخالها للسوق المحلي بشكل سنوي يبلغ 80 ألف اسطوانة فيما يبلغ عدد الاسطوانات المؤمنة من قبل المستهلكين 77 ألفا سنويا، في حين ان عدد الاسطوانات التي يعاد تأهيلها سنويا يبلغ أكثر من 102 ألف.

# «مجموعة الياقوت» تلتقي بمسؤولي البورصة وممثلي البنك الدولي في واشنطن

خليفة الياقوت

أعلنت مجموعة الياقوت القانونية عن مشاركتها، مع 6 من أكبر المكاتب بالشرق الأوسط، بفعاليات البرنامج التطويري الذي تقيمه مجموعة «ليكسس نيكسس» العالمية في الولايات المتحدة خلال الفترة من 9 إلى 13 الجاري، وذلك سعيا من المجموعة لمواكبة أهم التطورات الاقتصادية والقانونية المعمول بها في كبرى المؤسسات ومكاتب الاستشارات القانونية العالمية.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجموعة الياقوت وممثل المجموعة في الاجتماعات خليفة حامد الياقوت: «نظرا للعلاقة الاستراتيجية التي تربط «ليكسيس نيكسيس» بمجموعة الياقوت القانونية، فإن هذه الزيارة تستهدف ربط القضايا الاقتصادية المحلية بأحدث التطورات العالمية المعمول بها وتكييفها بالشكل القانوني».

وأضاف الياقوت في بيان صحافي، أن الزيارة تتضمن مقابلة مسؤولين في البورصة وأسواق المال الأميركية لشرح طرق الاكتتاب وطرح الأسهم والتداول والإجراءات القانونية المتخذة من قبلهم، مضيفا انه ستتم زيارة مركز التحكيم الدولي في نيويورك، ومعرفة آخر التطورات والقوانين في التحكيم التي تم تشريعها في أميركا والتحدث عن التجربة الكويتية.

وأوضح ان برنامج الزيارة يتضمن في اليوم الأول لقاءات مع ممثلي البنك الدولي في العاصمة الأميركية واشنطن، تعقبها جلسة حوارية مع اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ في اليوم التالي ثم لقاء ممثلي غرفة التجارة الأميركية الفيدرالية (القطاع الدولي)، ثم لقاء غرفة التجارة الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وحوار مع الخبراء الحكوميين ومجموعة كيانات القطاع الخاص.

وأشار الى ان مجموعة الياقوت القانونية بمشاركتها الفاعلة في هذا البرنامج التطويري ضمن كبرى المكاتب القانونية في الولايات المتحدة تعمل على الاستفادة من التطورات الأخيرة التي شهدتها القضايا الاقتصادية ذات الصبغة المالية ومعرفة طرق العلاج القانونية التي يمكن تطبيقها في واقع الاقتصاد المحلي الذي شهد ولا يزال طفرة تشريعية وقانونية ملموسة تستهدف في مضمونها تحسين بيئة الأعمال.

# الضبابية تحيط بمستقبل 4 اقتصادات في العالم

وكالات: إزاء الحرب التجارية التي تشتد حينا، وتهدأ تارة بين أميركا والصين، ناهيك عن المشكلات الاقتصادية في عدد من الدول الكبرى، بما في ذلك مثلا انكماش الاقتصاد الألماني أخيرا، وعدم وضوح الرؤية حيال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إمكانية حدوث ركود عالمي في المستقبل القريب، كلها ازمات مازالت تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في اقتصادات كبرى لعدد من الدول، منها الاقتصاد البريطاني الذي يعاني بالفعل، بعد أن سجل خلال الربع الثاني من العام الحالي أول انكماش ربع سنوي منذ 2012، بالإضافة إلى تراجع ثقة المستهلك في أغسطس الماضي إلى أدنى معدلاتها خلال 6 سنوات، في ظل مخاوف البريطانيين التي كانت سائدة آنذاك من تأثير خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي (بريكست) دون اتفاق على أوضاعهم المالية، وذلك قبل أن يوافق مجلس اللوردات في بريطانيا مؤخرا على مشروع قانون يمنع الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق ليصبح قانونا، ويجبر القانون الجديد رئيس الوزراء بوريس جونسون على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء أن مؤشر (جي.إف.كيه) لقياس ثقة المستهلك البريطاني تراجع إلى سالب 14. وتتساوى هذه القراءة مع معدلات ثقة المستهلك في مطلع العام الحالي عندما أعلنت رئيس وزراء بريطانيا السابقة تيريزا ماي رفض اتفاقية الخروج للمرة الأولى.

ونقلت «بلومبرغ» عن جوي ستاتون، مدير قسم التحليلات الاستراتيجية للعملاء في (جي.إف.كيه) قوله: «إذا استمر هذا التراجع في ثقة المستهلك بشأن الأوضاع المالية في المستقبل، فمن الممكن أن نشهد قريبا انهيارا ضخما يصل إلى الأرقام المقلقة التي شهدناها خلال الأيام السيئة من الأزمة المالية في عامي 2008 و2009».

وكان رويال بنك أوف سكوتلند قال في الثاني من أغسطس إن تدهور الأوضاع الاقتصادية قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يؤثر على ربحيته في العام المقبل وان بعض العملاء تأثروا بالفعل.

وقال محللو سيتي جروب إن تأثير عدم التوصل لاتفاق على أسهم البنوك البريطانية الكبرى مثل باركليز وإتش. إس.بي.سي ولويدز قد يكون أقل حدة، حيث إن مخاطر هذه النتيجة قد تم بالفعل حسابها جزئيا في أسعار الأسهم.

### انكماش أكبر اقتصاد أوروبي

وفيما يخص ألمانيا، فقد أظهرت بيانات نشرتها الوكالة الاتحادية الألمانية للعمل، أن معدل البطالة في البلاد ارتفع بنسبة 0,1٪ إلى 5,1٪ في أغسطس الجاري، ما يعني أن 2,319 مليون شخص عاطلون عن العمل في أكبر اقتصاد بأوروبا.

وقال رئيس الوكالة دتلف شيله إن «تراجع الاقتصاد يترك آثارا طفيفة على سوق العمل، إلا أن سوق العمل لايزال قويا بشكل عام. نمو العمالة مستمر إلا أنه بزخم أقل، كما أن طلب الشركات على الموظفين الجدد لايزال عند مستوى مرتفع إلا أنه يتراجع».

وارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا بمقدار 44 ألف شخص مقارنة بشهر يوليو الماضي، إلا أنه انخفض بـ31 ألفا بالمقارنة على أساس سنوي.

ورغم الانكماش الاقتصادي، حققت ألمانيا فائضا في ميزانيتها خلال النصف الأول من هذا العام يقدر بالمليارات، وفق أرقام مكتب الإحصاء الاتحادي. والخبراء يتحدثون عن «ركود تقني».

وأعلن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني (27 أغسطس 2019)، عن فائض مالي بنحو 45,3 مليار يورو، حققته ميزانيات الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات والتأمينات الاجتماعية. غير أن هذا الفائض تزامن أيضا مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من هذا العام بنسبة 0,1٪، مقارنة بالربع الأول، الذي حقق فيه أقوى اقتصاد في أوروبا نموا بلغ0,4٪.

### «حزمة تخفيضات» للاقتصاد الروسي

أما في روسيا، فقد خفضت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية توقعاتها للنمو خلال العامين المقبلين، بما في ذلك خفض توقعات سابقة لمعدل نمو الدخل الحقيقي للمواطنين، والإنتاج الصناعي، والاستثمارات، وذلك ضمن نسخة «محدثة» من تقرير «توقعات التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي خلال سنوات 2019ـ 2024»، التي نشرتها وزارة التنمية الاقتصادية على موقعها الرسمي.

وأشار التقرير إلى تباطؤ النمو في النصف الأول من العام الحالي حتى 0,7٪ على أساس سنوي، مقارنة بنمو قدره 2,3٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام الماضي. وأرجعت الوزارة هذا الوضع إلى جملة عوامل، في مقدمتها تباطؤ في الطلب الكلي، وضعف الاقتصاد العالمي، وتراجع الثقة بالمناخ الاستثماري. ولفتت في هذا الصدد إلى نتائج استطلاع للراي كشفت عن تراجع «رضا المواطنين عن أداء الأجهزة الأمنية ومؤسسات إنفاذ القانون» حتى أدنى المستويات. وتحدثت تقارير رسمية سابقة عن ضرورة إصلاحات في المنظومة الأمنية والقضائية فيما يخص العلاقة مع قطاع الأعمال شرطا ضروريا لتحفيز الاستثمارات.

وخفضت الوزارة كذلك توقعاتها لنمو الاستثمارات عام 2019 من 3,1 حتى اثنين٪، ومن 7 حتى 5٪ عام 2020. بينما تم تعديل التوقعات لعام 2021 باتجاه النمو حتى 6,5٪، بدلا من التوقعات السابقة بنموها حتى 6,3٪.

### عاصفة اقتصادية في هونغ كونغ

من جهتها، تعرضت لضربة مزدوجة خلال الأيام القليلة الماضية، عندما وقعت بين ضفتي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتأثر سمعة المدينة كوجهة استثمارية بعد الاحتجاجات في شوارعها. مما قد يعرضها إلى «إعصار اقتصادي» وفقا لوزير المالية بول تشان.

وهددت الاضطرابات السياسية خلال الأيام القليلة الماضية الوضع المالي في هونغ كونغ كمركز مالي رئيسي في المنطقة، خاصة مع إلغاء رحلات الطيران، حيث قالت شركة طيران كاثي باسيفيك التي تتخذ من هونغ كونغ مقرا لها، إن الاضطرابات قد أثرت على أكثر من 55 ألف مسافر، حيث تم إلغاء 272 رحلة.

وكتب تشان أن الاحتجاجات التي أغلقت المطار وأسفرت عن تراجع الأسهم في البورصة قد وجهت ضربة للاقتصاد المحلي في هونغ كونغ في الوقت الذي كانت فيه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تقطع بالفعل الصادرات. ووصف العاصفة الاقتصادية بأنها خطيرة من المستوى 3، مستخدما المصطلحات التي يستخدمها مرصد هونغ كونغ لإصدار تحذيرات من العواصف.

وأثرت الاحتجاجات على بيئة العمل في هونغ كونغ، حيث تم إغلاق فروع البنوك القريبة من الاحتجاجات مؤقتا في يونيو الماضي، بينما قدر أحد المحللين أن تعطل المطار الأخير كلف اقتصاد هونغ كونغ نحو 38 مليون دولار.